موجها الى تحقيق هذه الأغراض لتسير الانسانية بخطى ثابتة فى طريق النهوض والفلاح

والآن وقد أتينا على شىء من طبيعة ومدى تدخل الدولة فلنرجىء بعض التفاصيل لحين الكلام عن التشريع فى الجزء الثانى حتى لا نضطر الى التكرير

الفصل الخامس

كيف نشأ السلطان — نظام الحكم — الديموقراطية — العرش

ان قيام الدولة ووجود الحكومة من ظواهر التطور البشرى قضت بهما ضرورة وجود سلطة يدين الجميع لها بالطاعة واداة لتنفيذ ارادة هذه السلطة . ولكى تكون هذه السلطة أبعد ما يمكن عن التأثر بالعوامل الشخصية كالأنانية والحقد والميل مع الهوى يجب أن يكون مصدرها الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة . هذا ماندركه اليوم . ولكن كيف نشأت الفكرة ؟ لا أريد اتعاب القارئ بتكرير الأبحاث النظرية التى أصبحت عقيمة ولأثبت هنا رأيى الخاص :

ان الجماعات الأولى اهتدت بفطرتها الانسانية وغريزتها الاجتماعية الى ضرورة اختيار حكم ذى صفات خاصة ليفصل فيما كان يشجر بين الأفراد من خلاف وليقودهم فى الحركات العامة التى تستدعى توحيد

الجمهور . ولما كان ذلك الحكم موضع أجلال أو خشية وكان السلطان نفسه مما تصبو اليه النفوس البشرية صار المركز محلا للمنافسة واستأثر به فى كل جماعة أقوى أفرادها سواء كان فى العقل أو فى الجسم . وبالتطور ونمو الروح الاجتماعية ارتقى هذا الحكم من رئيس القبيلة الى الأمير والملك وما الى ذلك من الألقاب

هذه هى الفكرة التى نأخذها لتعليل فكرة الحكومة وبيان نشوئها . وهى تستند الى الروح الاجتماعية والى القوة وحب السلطان .

أما نظرية العقد الاجتماعى وغيرها من النظريات الاخرى التى لانرى فائدة من مناقشتها فلا تستند الى هذه الأسس مجتمعة ولذلك وللاعتبارات التى أتينا على ذكرها لدى تناول علاقة الفرد بالجماعة لانأخذ بها . وسنمر هنا مرا بتلك النظرية السخيفة القائلة بأن الملوك رسل من عند الله يستمدون سلطانهم منه دون الأمة لا لمناقشة النظرية بل لاعلان سخفها ولنقول أنها بقية من بقايا حكم القسس اخترعوها ليمنعوا الناس من مناقشة ونقد تصرفات الحكام الجائرة

نعم قاد الملوك الجماعات تارة الى سبيل المجد والعلا وطوراً الى طريق الشر والدمار تبعاً لعقلياتهم وأهوائهم ونزعات واستعداد بطانتهم ، غير أنه لايمكن اتخاذ هذا وحده دليلا على صلاح النظام الاستبدادى أو فساده . ان قوى الفرد ومداركه محدودة لا يمكن أن تصل الى صحة النظر وصدق الحكم فى جميع الأحوال وفى كل الظروف . ولهذا ولأن العقل والاعتدال والعزم لا تورث ولا تكسبها المناصب اذا كانت

عناصرها اللازمة غير موجودة كان نظام حكم الفرد نظاماً فاسداً من أساسه غير قابل للاصلاح سواء ظهر فى حكومة ملكية استبدادية أو أى حكومة أخرى قائمة على نظام الطوائف

قد يؤتى سعة الادراك والحيلة فرد من الأفراد يستطيع بهما امتلاك قلوب الشعب ومشاعر الجمهور وعقله ويحصل على طاعته ويجعله رهن اشارته ويوجه قواه الى المجد والمنفعة الحقة . ولكن هذا لا يمكن اتخاذه دليلا على أن فرداً أو جماعة من الأفراد من طبقة معينة يلهمون دائماً الحكمة والصواب وأنهم يستخدمون كفايتهم ونفوذهم دائماً للصالح العام ولا يستعملونه فى ركوب متن الشطط واضاعة جهود الجماعة فى امور مدمرة أو على الأقل عديمة القيمة من وجهة النفع العام . كان نابليون من أفذاذ العالم ذكاء وسعة حيلة وقدرة على اجتذاب الرجال والسيطرة على ارادتهم بيد أن هذا لم يمنعه من قيادة فرنسا الى الخراب بالاسترسال فى شهوة الحرب والفتح . كذلك وجد من الفراعنة رجال أوتوا من سعة الحيلة والسيطرة على القلوب والقوى البشرية وتسخيرها فيما أرادوا غير أن ذلك لم يمنع من اضاعة جهودهم الهائلة فى امور تافهة لاقيمة لها من وجهة النفع العام كتشييد الاهرام العديدة ففوتوا على شعبهم كثيراً من المصالح . ولا يبعد أن تكون تلك المنشآت السخيفة من أسباب ضعف الجماعة المصرية القديمة فى العصور المختلفة لأن الجهود التى بذلت فى سبيلها كانت جهوداً عظيمة جداً ولكنها ضائعة . يعتبر الكثيرون منا الاهرام مواضع فخر لنا أما أنا فأعتبرها رمزاً قائماً على

ظلم حكام مصر واستكانة المحكومين وانعدام احساس الحرية أو ضعفه ضعفاً مزريا

فى التاريخ أمثلة عديدة على ما يمكن أن يحدثه سوء استعمال السلطان والقوة من جانب الحكام المستبدين وقد أدرك الناس من هذه الأمثلة أن النظام الاستبدادى نظام فاسد ولكنهم لم يدركوه إلا بعد تجاريب قاسية أليمة وكثيراً ما كانوا يعزونه الى الأفراد . كانوا يعزونه الى ذلك الملك أو ذاك الأمير أو القائد أو القس فيحاولون استبداله بالعصيان العام أو الثورة وكانوا اذا نجحوا مرة فشلوا مرات ولا يخلصون من حاكم إلا وقعوا فى شر منه . ولما نمت المدارك البشرية اهتدى الناس بعد التجارب الكثيرة الى نظام الحكم النيابى فاتبعوه واستمسكوا به وما لبثوا أن رأوا شبح الاستبداد المخيف يتوارى عنهم

النظام الاستبدادى نظام فاسد وأظهر مضاره امكان أن تعمل الحكومات المستبدة فى الخفاء وهى فى الواقع لا تعمل عادة إلا من وراء ستار من التمويه والمظاهر الكاذبة . واذا ما عملت فى الخفاء فلا تلبث الأمة أن ترى نفسها أمام أمر واقع لا تستطيع الخروج منه بسهولة بل كثيراً ما يلزمها الموقف اختيار أحد أمرين : تسليم بالأمر الواقع وخضوع لنتائجه أو محاولة التخلص منه فجأة محاولة قد تسوقها الى الوقوع فى أحضان الثورة العنيفة وهى غير مأمونة العواقب وتنتهى على كل حال بخسارة الجماعة ولو نجحت بما تتعرض له من الفوضى واقتتال قواها الداخلية وكل ذلك كان يمكن توفيره إذا كان أمر الأمة بيدها

والسلطان لها وجرت الامور على مرأى ومسمع منها وفقا للنظام النيابى الديموقراطى

هدانا المنطق البشرى السليم فى ضوء نتائج التجارب العديدة الى اختراع النظام النيابى لتقوم من بيننا حكومة تسير مسترشدة بقوى الأمة المختلفة ولا تأتى أعمالها فى الخفاء لأنها لا يمكن أن تخفى عن نفسها شيئاً

نعم أن الحكومات النيابية الديموقراطية لا يمكن أن تعمل فى الخفاء ولا من وراء ستار فانها نخبة من أبناء الأمة تختارهم بارادتها ويعملون تحت مراقبتها . ولهذا لا توجد مفاجآت ولا ثورات فى الجماعات المحكومة وفقاً للنظام النيابى الصحيح

أثبتت التجارب أن التطور الذى وصل بنا الى تقرير النظام النيابى الديموقراطى كان تطوراً الى الخير وأن هذا النظام هو حكمة هذا العصر فهو يضمن تجمع قوى الأمة وتوجيهها للعمل المشترك على ترقية شؤونها المختلفة . وفى الناس مجموعة من الملكات والمواهب لا تظهر إلا إذا وجدت مجالا للعمل فاذا لم تجده انكمشت وماتت وهى لا شك واجدة هذا المجال فى النظام النيابى المؤسس على أن الأمة مصدر السلطان . ولو اهتدى أسلافنا الى ادراك النظام النيابى كما نطبقه اليوم لما شهد العالم تلك الانقلابات فى نظم الحكم من ملكى الى ارستقراطى الى جمهورى تتعاقب وتختفى وتعود . نعم لم يكن أسلافنا يدركون الديموقراطية ونظام الحكم النيابى كما ندركهما اليوم بل كانوا لا يفهمون من الديموقراطية

الا أن يشترك جميع الأفراد العاملين فى الجماعة مباشرة فى ادارة اداة الحكم حتى يمكن أن يقال أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم

لكن هذا لا يمكن تحقيقه فى الحياة العملية ولا حاجة لأن يتحقق فى هذا العالم الاجتماعى الذى يقوم على التخصص أكثر من كل شىء آخر ، وتولى الحكم شىء من هذا التخصص الذى لا بد منه . وانصراف كل الى عمله الذى يجيده سبيل النجاح فى هذه الحياة . لذلك أخفقت الديموقراطيات القديمة لما حاولت الحكم مباشرة وكانت قصيرة العمر حتى فى الجماعات الصغيرة التى ظهرت فيها ببلاد الأغريق القديمة كآتينا واسبارطه وكالرومان فى عهدهم الأول

ان الديموقراطية المطلقة لا يمكن أن تعيش واذا عاشت فلن يكون النظام المؤسس عليها فى صالح الجماعات البشرية . اما أنه لا يمكن أن تعيش فلأن الناس منصرفون فى شؤون الحياة المختلفة وان نحن أشركناهم جميعاً بالذات فى ادارة اداة الحكم تعطل العمل المنتج الضرورى لقوام الأفراد وهذا لا يكون . واما أن قيامها بالشكل المذكور لا يكون من المصلحة العامة فلأن الكثرة العظيمة فى مجالس التشريع والاشراف على اداة الحكم تستدعى كثرة الجدل والمناقشة كثرة يستحيل معها البت فى الامور بالسرعة اللازمة . لذا كان من الضرورى أن تكون المجالس التى تضع القوانين وتشرف على تنفيذها من أفراد تنتخبهم الأمة لينوبوا عنها من أهل الكفاية والاستقامة والاخلاص واذا نجحت فى ذلك ضمنت حياة نيابية رشيدة . ومن أهم العوامل الموصلة لتلك الغاية

التربية الصالحة ووضع نظام للانتخاب ومراقبة تنفيذه تنفيذاً دقيقاً تتحقق معه فكرة النيابة الشعبية وحرية الاختيار ونظرية التمثيل وحشد أكبر عدد ممكن من قوى الأمة العاقلة المفكرة العاملة المجربة فى مجالس التشريع والاشراف على اداة الحكم

ومع أن النظام النيابى الديموقراطى هو ما تنادى به الفطرة السليمة فان خصوم الديموقراطية يعزون اليه كثيراً من المساوىء التى توارثها الكتاب يذكرونها من حين لحين ناسين أن تلك المساوىء وإن كانت تعزى بحق الى الديموقراطيات القديمة فلا يجوز أن تنسب اليوم الى النظام الديموقراطى الحديث القائم على وجوب سيادة ارادة الجماعة العامة التى هى نتيجة امتزاج وائتلاف جميع إرادات الأفراد

يقولون أن الجمهور أعمى مندفع غير محب للتغيير وأن الأغلبية إذا ظلمت كان ظلمها وعتوها أشد وأنكى من ظلم الملكية أو الارستقراطية المستبدة لأن الكثرة تضعف الاحساس بالمسئولية ، وأن الجمهور يتبع الزعماء اتباعا أعمى غير مصغ لا لمنطق ولا لمصلحة فان الجماعات لا تتعقل ولا يعرف الجمهور مصلحته بل يسير وراء الزعامة يقتفى أثرها ويتبع خطاها أخطأت أم أصابت ، وأن التاريخ لا يعرف هذه الديموقراطية وإذا كان عرفها فانما عرفها سريعة الكسر عاجلة الفناء ويقولون أخيراً بلسان موسوليني زعيم الفاشستى ورجل ايطاليا اليوم أن هذا النظام الديموقراطى يضع السلطة العليا فى الجماعة تحت رحمة الحزبية والمناورات البرلمانية التى كثيراً ما تتوسل باجراءات شكلية الى ابعاد

حكومات عن كراسى الحكم وقد تكون الحكومة المبعدة أصلح حكومة حائزة لثقة الشعب معبرة أصدق تعبير عن حاجاته وأمانيه

هذا ما يقوله خصوم الديموقراطية وهى مزاعم توارثوها وكانت كما قلنا صحيحة لحد كبير أيام كانت الديموقراطية لا تعنى فى الواقع غير الفوضى . كان الناس من قبل لا يعرفون النيابة على أساس النظام الشعبى فكانوا إذا ما أرهقتهم الملكية المستبدة أو أذاقتهم الارستقراطية العذاب لجؤا الى الديموقراطية بمفهومها القديم غير المهذب بالتجارب والعلم والنظام فلا يلبثون أن يروا أنفسهم فى أحضان الفوضى فيعزون متاعبهم الى الديموقراطية وما هى فى الواقع إلا نتيجة الفوضى . ولو وفقوا الى ادراك الديموقراطية العملية المهذبة لما وجدوا محلا للشكوى ولساروا بخطى ثابتة الى الأمن والرخاء والفلاح

حقاً لا يمكن محو الظلم والمحاباة والغش والرشوة فى النظم الديموقراطية كما لا يمكن محوها فى النظم الأخرى لكن نطاق هذه المساوئ يضيق فى ظل الحكم النيابى المؤسس على الديموقراطية العملية . اذا ظلم الملوك أو الحكام أو طائفة الارستقراطيين فلا يمكن ردهم عن الظلم والطغيان إلا بالثورة العنيفة وقلب نظام الحكم والدسائس وهى وسائل مهلكة وإذا نجحت مرة أخفقت مرات وهى على كل حال لا بد أن تضيع كثيراً من القوى وتوغر الصدور وتضعف التعاون أمتن أسس الحياة الاجتماعية . أما ظلم الطبقات أو الأحزاب فى النظام النيابى الديموقراطى فيمكن إزالته باسقاط الحزب الحاكم أو الطائفة الحاكمة فى

الانتخابات التالية . ولما كان هذا التدبير مقدراً مقدماً كان اقدام الطائفة الحاكمة على الظلم بعيد الاحتمال وان كان فبغاية القصد لأن الشعب الناهض لا يقبل الظلم من أى كان والزعماء يدركون هذه الحقيقة

صحيح أن الجمهور لا يهتم كثيراً بالتشريع ولا بما لا يؤثر مباشرة فى حياته اليومية ولكن هناك نظام الأحزاب ينفخ فى الاتباع روح الحماسة فتدفعهم الى الجهة التى يرى فيها حزبهم المصلحة وبالتنافس وحب الغلبة والفوز يندفع الناس فى التفكير والعمل ، وبتسابق الأحزاب فيما تراه المصلحة العامة تبقى الأفكار فى حركة مستمرة تجنى الجماعة من ورائها فوائد جليلة . فاذا كان الجمهور يتبع الزعماء أنى ساروا فان على هؤلاء الزعماء رقباء من منافسيهم السياسيين (أو خصومهم على نحو ما يقال عادة) يتحينون الفرص لاسقاطهم حتى يخلو لهم الطريق فيسيرون بالجماعة فى السبيل الذى يرونه موصلا للخير . وهكذا يخشى كل زعيم الرقباء من منافسيه فلا يندفع فى الانحراف عن المصلحة وأن أراده وإذا كان الجمهور يتبع أكثر مما يفكر فانما يتبع قادة يجبرهم منافسوهم على السير فى سواء السبيل والاسقطوا . وإذا كان الجمهور لا يحب التغيير فان دعاة الاصلاح من القادة يحركونه ويقودونه الى الغاية التى يسعون اليها وبتعدد الأحزاب والقادة يحصل التوازن فى الجماعة فلا تتردى فى الهاوية إذا جرها اليها زعيم طائش أو قليل الخبرة والادراك أو قصير النظر أو سيء النية

وصحيح أن المسئولية تختفي فى الجماهير ولكن الناس يحكمون

على الأعمال بنتائجها والحكام لا يكونون فى النظام النيابى الديموقراطى إلا من الزعماء وهذا النظام يعين المسئولية ويحددها فلا خوف من اختفاء المسئولية إلا إذا كان النواب حزبا واحداً وهذا قليل الحصول ان لم يكن مستحيلا . ولقد شهدنا بمصر سنة ١٩١٩ وما بعدها أيام لم يكن بها نظام نيابى أن الحكومات كانت تسقط وتقوم بقوة الرأى العام وحده من غير أن يكون للبلاد دستور يحدد المسئولية ويعينها فكيف إذا وجد الدستور ؟

أما أن التاريخ لا يعرف هذه الديموقراطية وأن الجمهورية فى روما وأثينا لم تكن فى الواقع إلا ارستقراطية فلا يحط من قيمة الديموقراطية العملية العصرية كثيراً ولا قليلا فلم يكن التاريخ القديم يعرف استخدام الكهرباء والحرارة والضوء كما تستخدمها اليوم ومع ذلك فلم يقل أحد أن هذه القوى تفقد شيئاً من قيمتها لأن التاريخ لم يكن يعرفها . ان اكتشاف النظام النيابى الديموقراطى لا يقل أهمية عن اكتشاف قوة البخار وطرق استخدام الحرارة والأشعة الخ . واذا كان ما أطلق عليه فى الماضى اسم الديموقراطية قد أخفق فليس هذا دليلا على أن النظام ذاته معيب لأن الديموقراطية قد تهذبت بالعلم والتجربة حتى صارت نظاما ثابتاً ولم تعد بعد تلك الفوضى الهادمة

وأما أن النظام النيابى الديموقراطى يترك الكفايات الادارية والسياسية تحت رحمة الاجراءات الشكلية والدسائس الحزبية والمناورات البرلمانية ويجب لذلك أن يتلاشى أمام الفاشيستية فقول يحمل بيده

تذكرة الوفاة لنفسه لأن النظام النيابي الديموقراطي ذاته يرتكز على نظام الاحزاب بل أن الأحزاب قوام ذلك النظام . وما دامت هنالك حرية وحزبية فان الحزب الذى يقوى اليوم على انتزاع الحكم ولو بالمناورات لا يبقى إذا لم يصل بالأمة الى ما ترجوه من الحكومة ولا يعيش إذا لم يكن صالحا ويكون مصيره الى الزوال ولو بالمناورات الحزبية . وما دامت هذه الأمور مقدرة مقدماً فلا خطر خصوصاً إذا علمنا أن الارادة العامة التى تحكم فى النظام النيابى الديموقراطى هى نتيجة امتزاج ارادات الأفراد بالنقد والتعديل والتحور وما دامت الأمة حية يقظة فلا يمكن أن يسيطر عليها حزب واحد لدرجة تملك مشاعرها وعقولها فلن يفوز الحزب إلا إذا عضدته الأمة فاذا أثبتت التجربة عدم صلاحيته فانها تسحب منه القوة التى قام بها وتسقطه وتسود غيره

على أنا لاندرى ماذا يريد أن يقدمه خصوم الديموقراطية بدل هذا النظام الديموقراطى البديع ؟ أين يرتكز السلطان الذى يدافعون عنه ويخشون عليه من الديموقراطية ؟ لقد أبنا أنه يوجد فى مجموع الأمة فهل هنالك من نظام خير من النظام النيابى الديموقراطى للتعبير عن ارادة الأمة ؟ نحن نعترف بأنه لايمكن أن يكون هنالك نظام نيابى ديموقراطى عملى يعبر تعبيراً صادقا عن رأى كل فرد على حدة ويحقق جميع رغبات كل فرد على حدة ولكن إذا لم يتأت هذا فى النظام النيابى الديموقراطى فهو من باب أولى لايتحقق فى أى نظام آخر. لم يبق

إلا أن خصوم الديموقراطية يرمون الى تسويد الأفراد . وقد أبنا أنه إذا ساقت الظروف فرداً استطاع أن يجتذب قلوب الأكثرية ويسير بالجماعة حينا فى سبيل الخير والمجد والرخاء والمصلحة العامة فلا يصح اتخاذ الشاذ قاعدة واصدار الحكم بأن النظام الفردى خير من النظام النيابى الديموقراطى . أبنا لدى الكلام على حرية الجهر بالرأى أن صحة النظر والحكم لا تكون وقفا على طائفة معينة أو طبقة معينة ولكن الحقائق تدرك بالشورى أكثر من كل شىء آخر . وإذا أمكن أن يعد الانسان رجلا واحداً فى التاريخ أوتى من سعة الفكر والحيلة والنزاهة والاخلاص ما مكنه من قيادة جماعة الى المجد والعلا والرخاء فانه يمكن أن نعد الى جانبه المئات ممن إذا سلس لهم قياد الجماعة وأوتوا القدرة على تسييرها لا يستخدمون هذه المقدرة فى الصالح العام قدر ما يستخدمونها فى تسخير قوى الجماعة لاشباع نوع من الشهوات الفردية أو الغايات الفردية كما كان حال نابليون مع الأمة الفرنسية . وإذا كان الأفراد الذين يؤتون قسطا وافراً من سعة الادراك والحيلة والعزم وصحة النظر والحكم فى كل الشؤون من الشواذ فمن السخف أن نبنى على ظهورهم فى التاريخ من آن لآن القواعد العامة

انا لا ننزه الديموقراطية من العيوب ولكنا نرى هذه العيوب فى نواحى أخرى . وهذا لا يمنعنا من أن نعلن بلا تردد أنها مع هذه العيوب خير ما يؤسس عليه نظام الحكم فى كل جماعة بلغت درجة متوسطة من الادراك . ان نظام الأحزاب وهو التدبير الوحيد على ما أرى لامكان

نجاح الديموقراطية أصل مساوئها وسبب محاربتها ولكن هذه المساوىء قابلة للعلاج من غير شك

لا يتحرك الجمهور لغير ما ألفه إلا بتأثير الزعماء فكيف يؤثر فيه هؤلاء الزعماء ليبقوا الحزبية قائمة ؟ انهم يصلون الى ذلك بأربعة وسائل يكاد بعضها يناقض البعض الآخر وهى الاخلاص للمبدأ والهبوط أحيانا الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية والاكثار من العبارات الخلابة والرشوة المستترة

فأما الاخلاص للمبدأ فيقتضى تضحية المصالح الشخصية والمشاعر الشخصية والاعتبارات الفردية فى سبيل خدمة أغراض الحزب وإذا كانت خدمة هذه الأغراض تعرّض بعض المنافسين لسقطات تقضى عليهم فلا يبالى الزعماء بذلك وان كانوا من أعز الناس لديهم وأقربهم اليهم وهذا خير ما فى نظام الأحزاب . وإذا أخلص الزعيم للمبدأ وتفانى فيه فلا تلبث أن ترى الأعضاء يقلدونه ويتفانون فى الانتصار لمذهبهم والذود عنه . لكن هناك خطراً يجب الانتباه اليه والاوقع القادة فى الخطأ. ذلك الخطر هو المبالغة فى الأخلاص لأغراض الحزب لدرجة ينسى معها الغرض الأكبر وهو خدمة الوطن . والوطنية الصادقة وسلامة الادراك ورقيه هى التى تقى الجماعات شر التردى فى تلك الهاوية السحيقة وهى تضحية القومية فى سبيل الحزبية .

وأما الاضطرار الى الهبوط الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية فمقلل من فائدة الزعامة عامل على اضعاف القوة المفكرة فى الأمة . والقائد

الرشيد هو الذى يقود حزبه الى الأمام دائماً من غير أن يقطع صلة الماضى بالحاضر قطعاً ينفر الكافة فينفضون من حوله ومن غير أن يشوه مثله الأعلى .

وأما الرشوة وافساد الأخلاق بالملق والنفاق فشر ما فى نظام الحزبية ولكنه شر يصعب اجتنابه . وإذا كانت الرشوة المكشوفة محرمة قانونا وعرفاً فان الزعماء لا بد لهم من أتباع وأنصار ممن لا يفلح فيهم حض ولا اقناع ولكنهم يسيرون وراء مصالحهم الذاتية ولهذه الضرورة يلجأ الزعماء الى الوعود والعهود فاذا ما غلبوا وفازوا أخذوا يغدقون على أنصارهم الوظائف العامة ونحوها لضمان غالبية . فهم فى الواقع يرشون وهذه الرشوة ليست مفسدة للأخلاق فقط ولكنها كذلك سبب فى عدم سير أداة الحكم كما ينبغى لأن اختيار مديرى هذه الأداة لا يكون كما ينبغى بحكم قاعدة توزيع الأسلاب . على أن هناك رشوة أكثر ضررا وهى ابتزاز أموال فريق لمصلحة الفريق المناصر من طريق التشريع وفرض الضرائب وتوزيعها . وقد تنبهت بعض الدول الى خطر اسناد الوظائف العامة لغير الأكفاء بتأثير نظام الأحزاب فوضعت امتحان المسابقة فلا يتولى الوظائف إلا من يحرزون قصب السبق فى هذا المضمار . على أن هذا التدبير لا يمكن أن يقى الجماعة خطر المحسوبية لأن الكفاءة العلمية ليست كل ما يلزم فى الموظف الادارى مثلا فان للادارة استعداداً خاصاً لا يكتسب بالعلم وحده وهذا الاستعداد لا يكشفه الامتحان بل الخبرة والمعرفة الشخصية . وهكذا يمكن أن

يكون باب المحسوبية مفتوحا . على أنه إذا امكن أن يقضى امتحان المسابقة على داء المحسوبية فى توزيع الأعمال العامة فكيف يقضى على تضحية مصالح بعض الطبقات للبعض الآخر ومنح الامتيازات على حساب الجمهور ؟

وأما الاكثار من العبارات الخلابة والاسراف فى المغالطات المنطقية لكسب اعجاب الجمهور فضررها لا يحتاج لشرح ويمكن تصور مدى هذا الضرر إذا علمنا أن الزعيم القدير يؤخذ كلامه قضية مسلمة بل قد يصير عقيدة لا تزول

وعندى أنه لا سبيل الى ازاحة هذه المساوئ اللاصقة بالنظام الديموقراطى المرتكز على الأحزاب إلا بترقية التربية عامة والتربية الاخلاقية خاصة . فاذا علمت أن الأحزاب بالولايات المتحدة الأمريكية وهى من أرقى بلاد العالم ان لم تكن أرقاها وأغناها تستخدم كل هذه الوسائل فى سبيل الفوز الحزبى أدركت درجة الرقى الذى يجب أن يصله العالم قبل أن تستأصل تلك العيوب اللاصقة بالديموقراطية

على أن النظام الديموقراطى النيابى مع مابه من مساوئ خير من النظام الاستبدادى فاشستياً أو بلشفياً ملكياً أو ارستقراطياً . ان النظام النيابى هو النظام الوحيد الذى يصح معه حكم النفس أو الحكم الذاتى وان يكون له أساس أمتن من الديموقراطية خصوصاً إذا أدرك الزعماء أن الحزبية ليست سوى واسطة لخدمة الجماعة لا غرضاً مقصوداً بالذات يجب الوصول اليه ولو بتضحية المصلحة العامة . ولا ينبغى أن ننسى أن

الرأى العام وحق الرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية فى حل مجلس النواب يساعدان كثيراً على تخفيف أثر تلك المساوئ العالقة بالديموقراطية

لكن الى أى حد نسترسل فى الديموقراطية ؟ هل من الحكمة جعلها الاداة الوحيدة للحكم فننتخب حتى القضاة وكبار الحكام ؟

من الصعب جداً أن نضع قاعدة عامة لتفاصيل أساليب اداة الحكم تسرى فى كل الظروف وفى كل الجماعات إذ المشاهد أنه حتى فى الجماعات المتشابهة النظم المتساوية فى درجة التشبع بالروح الديموقراطية يوجد كثير من الاختلاف فى التفاصيل ساقت اليه الحياة العملية. فالحياة العملية وحدها هى التى تهدينا الى خير السبل وأقومها ويكفى أن يكون غرض العاملين المصلحة العامة ويكونوا معبرين عن الأرادة العامة . فاذا أرشدت التجارب الارادة العامة الى سلوك طريق غير طريق الانتخاب كان من اللازم تحقيق هذه الرغبة فهى قلما تخطىء. ويجب أن نميز بين الارادة العامة للجماعة و بين الرأى العام العارض الذى يسود الجماعة فترة من الزمن لمؤثرات وقتية ثم يتحول . ويجب أن نفهم أن المقصود بالارادة العامة الرغبة الحقة فى تحقيق الحياة الانسانية الطيبة . فاذا ارتأت هذه الرغبة نظاماً غير نظام الانتخاب لادارة الشؤون المحلية فلا يتعارض هذا مع النظام النيابى لأن المدار كما قلنا على تنفيذ الارادة العامة

اقتضت هذه الرغبة العامة فى بعض الولايات المتحدة الأمريكية تجربة نظام لأدارة البلديات غير مرتكز على النظام النيابى بالشكل المعروف فى البرلمان وذلك النظام يخول الرئيس المنتخب سلطة واسعة جداً

يدير بها البلدية كما يدير مديرو الشركات شركاتهم ويقال أن تجربة هذه الطريقة أسفرت عن نتائج باهرة والاعتراض الوحيد الذى يمكن أن يوجه اليها هو هل هى تتفق مع الفكرة النيابية ؟ ان التجربة كانت تحقيقاً لرغبة عامة أو بعبارة أخرى ان الارادة العامة فى تلك الناحية هى التى أشارت بها لأنها اكتشفت عيوباً ونقائص فى النظام العادى فارتأت أن تستعيض منه بآخر يكون أعمل على تحقيق الرغبة المشتركة وهى تحقيق الحياة الطيبة . وما دام النظام محققاً للارادة العامة فليس فيه ما يتعارض مع حكم النفس الذى دعا الى ابتكار النظام النيابى

وفى الواقع لايحكم البرلمان ولكنه يرقب اداة الحكم ويشرف عليها فاذا اعتبرنا هذا علمنا أن حسن اختيار اداة الحكم يساعد كثيراً على الحكم الرشيد وأهم عنصر فى اداة الحكم رجال القضاء . وإذا كان القضاء يستلزم درجة عظيمة من الاستقلال وضح لنا أن هذا الاستقلال اللازم لن يتحقق إذا كان بقاء القاضى فى مركزه متوقفاً على ارادة الناخبين . فجمهور الناخبين لا يوفق الى اختيار الكفايات كما توفق الهيئات التنفيذية العليا ولا يمكن أن يتجرد عن الهوى الذى لابد أن يكون القاضى أبعد ما يمكن عنه . فالأصلح إذن كما هو الشأن فى أكثر أنحاء العالم المتمدين أن تعين الهيئة التنفيذية العليا القضاة من أنزه وأكفأ أبناء الأمة ويحوطهم القانون الأساسى بسور من الوقاية يقيهم شر تدخل الحكومة فى حريتهم كقضاة إذا ما اقتتلت الأغراض الحزبية والطائفية أو تسلطت الأهواء على نفوس بعض ذوى النفوذ من أركان الهيئة

التنفيذية . يجب أن يدرك الجميع أن استقلال القضاء وكفايته فى البلد علامة على رقيه وضمان قوى لفلاحه لأنه يحقق العدل والعدل أساس الحكم الرشيد وأنه على قدر حرص الأمة على تقديس القضاء يكون حظها من الفلاح . واعتقادى الخاص أن من أهم أسباب رقى الأمة الانجليزية تقاليدها المجيدة فى اختيار القضاة وحمايتهم من عبث الأغراض. ولعل القارئ لم ينس بعد أن ما عزى الى حكومة العمال بانجلترا سنة ١٩٢٤ من تدخلها فى حرية القضاء لحماية كاتب شيوعى كان من أقوى أسباب سقوطها . وإذا قارنا هذه الحرمة وهذا التقديس بما يعامل به القضاة فى بعض البلاد الشرقية كمصر وتبينا أثره ادركنا سرا عظيما من أسرار النجاح . ان الحرية أقوى دعائم المدنية إذا لم تترك بأوسع معانيها للقضاة فلا خير فيها ولا فائدة منها

وإذا كان لاستقلال القضاة هذه الخطورة فأظن أنه لاحاجة بنا للقول بأن تجرد القاضى عن الهوى وهو على منصة الحكم ومكان العدل بين الناس وتطبيق القانون أمر لابد منه . يجب أن تتلاشى الحزبية والطائفية والشخصيات بكل تفاصيلها متى جلس القاضى ليحكم بين الناس وإلا فلا قضاء وعلى العدل العفاء . ليس التجرد عن الهوى بالأمر اليسير فاختيار أبعد الناس عن الهوى لن يكون بطريقة الانتخاب العامة المعروفة لأسباب كثيرة أهمها : أن الجمهور لا يعرف فى الغالب إلا من يتعرف اليه وعباد الظهور والمراكز والمنافقون هم أقدر الناس على الظهور للجمهور وقد تكون الكفايات القضائية بعيدة عن مضمار الظهور . فاذا لم

نبحث عنها فان نستطيع استخدامها وليس جمهور الناخبين هو أحسن من يبحث هنا

فالاسترسال فى الديموقراطية يجب أن يكون محدودا بهذه الاعتبارات وأمثالها . والذى يحدده ويضع أسسه وأسس الحكم على وجه العموم هو القانون الأساسى أو الدستور فاذا وفقت الجماعة الى وضع هذه الأسس وتطبيقها استطاعت أن تقلل كثيراً من العيوب اللاصقة بالنظام الديموقراطى النيابى الناشئة أولا عن خفاء المسئولية بعض الشىء بتوزيعها وثانيا عن مساوىء الحزبية وهى نظام لابد منه لاثارة اهتمام الجمهور بالشؤون العامة. ومن أنجع الوسائل لعلاج أمراض الحزبية قيام النظام الملكى وتقوية أركان العرش

قد يقال أن من التناقض الدعوة الى النظام الملكى فى الحين الذى نقرر فيه أن النظام الرشيد للحكم ينبغى أن يقوم على أن الأمة مصدر السلطان فلم يكون لنا ملك وما عسى أن تكون فائدته فى نظام قائم على أن الأمة مصدر السلطان ؟

وقبل أن أحاول الرد على هذا التساؤل الذى حم به كثير من الجماعات الغربية والشرقية فى العصور القديمة والحديثة أقرر ابتداء أن نظم الحكم القائمة وليدة تطورات وتقاليد ساقت اليها سنن التطور البشرى وهى نتيجة ارتباط الماضى بالحاضر وتفاعل عوامل الحياة الاجتماعية . واتصال سلسلة الماضى بالحاضر والمستقبل من الأمور الجوهرية فى الجماعات السياسية الحاضرة . فاذا قطعت هذه الروابط تعرضت النظم

الانهيار. وإذا أغفلت هذه الحقيقة كان لامناص من التخبط والوقوع فى متاعب لاحد لها. فللتقاليد قوة وحرمة من المجازفة الخطرة اسقاطهما من الحساب لدى معالجة الشؤون الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا يمكن القول بأنه ليس لأى جيل الحرية المطلقة فى اختيار شكل الحكومة التى تروقه بل لابد أن يخضع لهذه القيود لحد كبير. ولست أذكر فى التاريخ مثلا كمثل الولايات المتحدة الأمريكية وهى جماعة متمدينة اختارت لنفسها نظاما كما شاءت. هذه الجماعة تكونت من صفوة العناصر الأوربية المختلفة التى هاجرت الى العالم الجديد وعاشت عيشة خاصة ولم تكن تدين بالولاء لعرش واحد من العروش بل كانت حرة من القيود الوضعية التى كانت سائدة فى العالم الأوروبى وقتئذ تختار منها ما تشاء وتنبذ ماتشاء فاختارت النظام النيابى الجمهورى. ولو اختارت غيره لما أمكن أن تتفق ولعرقلت دسائس الممالك الأوربية المختلفة سيرها. لكن مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثل شاذ وقد عملت هى على سيادة النظام الجمهورى بالعالم الجديد ونجح ذلك النظام لأنه نشأ فى عالم جديد لاعمه.

قام النظام الملكى لأن الجماعات الأولى كما أوضحت كان لابد لها من حكم يفصل فيما قد يشجر بين أفرادها من خلاف ويوحد جهودها ويجمع كلمتها فى الظروف التى تجعل هذا التوحيد ضرورياً لقيام تلك الجماعات فاختارت ذلك الحكم من خير أبنائها أو قام أقواهم ليكون ذلك الحكم الذى لابد منه ممن أدرك هذه الضرورة وتصدى للزعامة بما

أوتى من قوة فكرية وخلقية وجسمية . وسواء كان قيام ذلك الحكم مجرد اختيار أو كان بالغلبة والقهر فانه لابد أن يكون فى الجملة ذا صفات جذابة مثيرة للاعجاب فى تلك الجماعات

ساقت الطبيعة البشرية إلى أن يتسابق الناس الى الوصول الى ذلك المركز السامى وصار طلابه يتحببون الى الناس تارة ويسيطرون عليهم بالقوة تارة أخرى حتى أصبح النظام لازمة للحياة الاجتماعية فقامت العروش ودان أفراد الشعوب لها بالولاء أولا وبالذات لما فى أصحابها من صفات ممتازة جذابة كالشجاعة والاقدام والكرم والفروسية والفصاحة وغير ذلك من أسباب الجاذبية بحسب نفسية الجماعة فى العصور والظروف المختلفة . هكذا على ما نعتقد قام النظام الملكى ودان الناس بالولاء للأسر المالكة ولنضرب مثلا بالأسرة المالكة بمصر فقد يكون فيه ما يساعد على ايضاح وجهة نظرنا

هبط محمد على الكبير مصر وهى غارقة فى بحر من الفوضى والظلم . عرفه المصريون ضابطاً بسيطاً ولكنهم أحسوا بجاذبية نحوه وأحسها هو نحوهم فسعوا وسعى فكان والياً عليهم فماذا فعل ؟ أبعد عنهم ظلم المماليك وصلف «الجندى» واكتشف بفطنته موضع القوة فيهم ووجهها بعبقريته وخبرته لمصلحتهم فكون من تلك الفوضى نظاماً وأخرج من ذلك الضعف قوة وأبرز للعالم شخصية مصرية كاد الحكم الأجنبى المتعاقب يذهب بها :

ظهر الطالب المصرى بجامعات اوروبا فوجد الذكاء المصرى عناصر

النو فما وأثمر . وظهر القطن المصرى بمعامل اوروبا والجندى المصرى بميادين الحرب الأوربية والاسطول المصرى بالمياه الأوروبية فظهرت مصر وكانت تلك القوى قبل هبوط محمد على الى مصر وتولى قيادتها فى حكم العدم . أفلا يدين الشعب المصرى بعد ذلك بالولاء لمن أخذ بيده الى سبيل المجد ودفعه الى السير فيه ؟ بلى . فقد تعلقت مصر به وبأبنائه وأحفاده ممن جلسوا على عرش مصر ودانت لهم بالولاء والاخلاص لأنه لا يمكن أن ينسى شعب كريم تلك اليد وما أسدت من خير . وبمثل هذا أو بما يقرب منه قام النظام الملكى فى الجماعات الاخرى . فالشعب يذكر للملك صفاته وخلفاؤه يذكرون لسلفهم منزلته وصفاته فيحرصون على انتهاج سبيله لتكون لهم مكانته وهكذا توطدت العروش . دلت المشاهدات على أن النظام النيابى الملكى خير نظام فكيف نعلل ذلك ؟

ان الملك قوة أدبية عظيمة يدين لها الشعب بالولاء ولها فى القلوب منزلة رفيعة وفى النفوس حرمة سامية ولهذه المزايا كثيراً ما يكون تأثير الملك الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات التى تعرض فى النظام النيابى . لهذا نعتقد ونظن أن كثيراً من المفكرين يعتقدون أن النظام النيابى الملكى خير نظام وبخاصة فى الجماعات التى قامت فيها العروش زمنا طويلا

فى النظام النيابى كما قلنا صعاب عملية وقيام الملوك فى الجماعات وقد صيرتهم التقاليد رمزاً حسياً لمعنى القومية السامى يساعد كثيراً على تذليل ما يعرض من تلك الصعاب . فنحن نحترم قوميتنا بل ونحس بها احساساً أقوى فى أشخاصهم فاذا قال مصرى يعيش الملك فانما يحيى فى

شخص الملك مصر وأمانيها والقومية المصرية الخالدة

هذا الشعور فوق أنه قوة وطنية هائلة تدفع الى الحركة بتنافس الجميع فى خدمة العرش واحراز رضاه ببذل النفس والمال لرفعة الوطن واسعاده — أقول أنه فوق هذا يساعد كثيراً على الخروج من المآزق التى تسوق اليها الأنانية الحزبية والطائفية بفضل احترام الجميع لصاحب العرش . ومن أجل هذا يكون استبقاء النظام الملكى جنباً لجنب مع أوسع النظم النيابية الديموقراطية من الحكم البالغة . على أن هذا النظام فى كثير من الجماعات جزء من تقاليدها القومية التى ترى فخرها فى استبقائه واحاطته بسور من العناية والوقاية ولا يتنافى ذلك مع كون الأمة مصدر السلطان وخير الأمثلة على ذلك بريطانيا . لست أعرف قوماً يحترمون الملك كما يحترمه البريطانيون ومع ذلك فنحن جميعاً نعلم أن هذه البلاد أقوى معاقل الديموقراطية فى العالم وأحرص الأمم على التمسك بمبدأ « الأمة مصدر السلطان »

قد يتساءل البعض ولو فى أعماق نفسه . إذا كان لابد من رمز حسى يظهر له الجميع احترامهم ويخدمون الوطن فى شخصه فلم لايسود النظام الجمهورى ويكون رئيس الجمهورية هو ذلك الرمز وبهذه الطريقة تختار الأمة أصلح وأكفأ ابنائها لأن نظام الوراثة لا يضمن دائماً جلوس الصالح الرشيد الحازم على العرش ولأن الصفات اللازمة للملوك لا تورث ولا تكسبها المناصب

ورداً على هذا التساؤل أقول لا بد من شخص يحترمه الجميع ويخلص

له الجميع ليكون ذلك الرمز الحسى الذى لا بد منه . وما دام أنه يجب أن يكون هذا الشخص الكريم فوق كل حزب وطائفة فى المقام الأول من الاجلال والاحترام بعيداً عن المناورات والمنازعات الحزبية فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية لأن الرئيس فى النظام النيابى لا بد أن يكون من حزب قوى وإلا فشل فى الانتخابات . فاذا اعتبرنا ماتسوق اليه هذه المنافسات من الطعن والتشهير من كل حزب على مرشح الحزب الآخر وما تتركه فى الصدور من الأحقاد وفى النفوس من البغض والكراهية أدركنا أن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يكون محلا لذلك الاحترام اللازم لذلك الرمز القومى السامى وأنه لا يمكن أن يطمع فى ذلك الاجلال الذى لا بد منه إلا صاحب العرش لأنه ورث الاحترام أصلا ولأنه بسموه فوق كل الأحزاب استبقى ذلك الاحترام . على أنه إذا كانت الأمة مصدر السلطان فى كل من النظامين الملكى والجمهورى فلم يحاول الناس مخالفة تقاليدهم وفى هذه التقاليد مأوى الأمة لدى اشتداد النزاع الحزبى ؟ ان صلة الماضى بالحاضر لا تتحقق فى النظام الجمهورى فى البلاد ذات التقاليد الملكية ومن التناقض المدهش أن يحتفظ شعب بالمومياء لأنها من بقايا تاريخه القديم ولا يحتفظ بالنظام الملكى ما دام سلطان الأمة الأعلى مقرراً ومصونا

ألا أن الحركة الدافعة الى النظام الجمهورى سواء كانت بأوروبا أو آسيا حمى خبيثة جراثيمها فساد نظام الحكم ونقص سلطان الأمة والاستبداد بها . فاذا اقتلعت تلك الجراثيم من أصولها لم تجد الدعوة

الى الجمهورية ماترتكز عليه . هذا مافعلته الأمم الرشيدة ذات النظام الملكى كانجلترا فنجت مما وقعت فيه روسيا وغيرها حيث كان الاعتداء على سلطة الأمة شديداً قاسياً

ومع ذلك فلم لا تكون الجمهورية متوجة ويكون الملوك رؤساء الجمهوريات ما دام هذا الترتيب لا ينقص من سلطان الأمة ؟ ان هذا التدبير يجمع بين الاستفادة من مزايا النظام النيابى باشراك أكثر مايمكن من القوى المفكرة والعاملة فى تسيير سفينة الجماعة وبين وجود هيئة محترمة موقرة فوق جميع الأحزاب لا تنزل الى ميدان المنافسة وهى العرش حتى إذا ما بلغت المشادة الحزبية درجة خطرة من الاسترسال فى الحماسة الحزبية كان للجماعة من العرش البلسم الشافى وكان لجميع الأحزاب من عطفه ورعايته ما ينسيهم مرارة النضال الحزبى وبخاصة فى تلك الجماعات التى لم تألف الديموقراطية ولم تهذب ما فى طبيعة الحزبية من العيوب بالتجربة وطول الخبرة ولم يبلغ الادراك العام فيها درجة تكشف عن وجه المصلحة العامة فيراها سواد الناس من غير كبير مشقة .

ولعل القارئ يذكر يوم ايطاليا العصيب يوم اصطدمت قوة الفاشستى بالنظام القائم بايطاليا قبيل وزارة موسوليني وبجراثيم الشيوعية التى كادت تتأصل بايطاليا قبل تولى الفاشستى نظام الحكم .

كان للشيوعية بايطاليا داعون وكان بها للديموقراطية الحقة أنصار وللفاشستى محبون . فلو لم يكن بايطاليا عرش قائم يدين له الطليان كأمة

بالولاء لاصطدم الجميع صدمة ربما كانت شر ما تبتلى به ايطاليا وهى خارجة من الحرب الكبرى منهوكة القوى ولشهدناها أحزابا تتناحر فيذهب النشاط الايطالى عبثاً فى الاحتكاك الداخلى. لكن العرش قال كلمته فأنصت لها الجميع وهكذا نجت ايطاليا من الوقوع فى مخالب ثورة مدمرة

لسنا نورد هذا الحادث لاحكم على الفاشزم أو لها ولكنا أوردناه لاظهار ما يمكن أن يؤديه العرش من الخدمات الانسانية فى الظروف العصيبة للدلالة على أن قيام النظام الملكى جنباً لجنب مع النظام النيابى حكمة وأى حكمة

هناك ميزة أخرى للنظام الملكى فالعرش القائم بالبلد يعمل على استنهاض همم الأفراد فيتسابقون الى الخير وأعمال البطولة. جرى الناس من أقدم العصور على التحبب والتودد الى ذوى المراكز الاجتماعية السامية ولما كان مركز الملوك أسمى مركز اجتماعى لا تصل اليه الحزازات الحزبية كان ارضاؤهم أمراً يتوق اليه الجميع

فاذا اكتتب ولى العهد مثلا فى مشروع خيرى أو رأس جماعة تقوم بعمل خيرى تسابق الجميع الى تعضيد المشروع . وإذا تطوعت أميرة للخدمة فى مستشفى للفقراء اعتبر سيدات أشرف الأسر خدمة هذا المستشفى شرفاً وتسارعن لنيل هذا الشرف . وإذا امتدح الملك عملا من أعمال البطولة تزاحم الشباب على اقتحام المخاطر لاحراز رضا الملك العزيز . وفى البلاد الراقية وغير الراقية أمثلة لا يكاد يحصيها العد على صحة ما نقول . وفى مصر نفسها حتى قبل أن تفوز بنظام الحكم الحالى

يمكن أن يعدد الانسان عشرات الحوادث لاثبات أنه كان يكفى أن يعلن الجالس على العرش أنه سيزور جهة من الجهات ليتسابق الناس الى الاكتتاب فى عمل خيرى ارضاء له وطمعاً فى عطفه . وفى كل عصر كان الأمل فى اكتساب ابتسامة الجالس على العرش دافعاً للقيام بأشق الأعمال وبذل أعظم التضحيات . ونظن أن مخاطرات « سير والتر رالى » وغيره من أبطال الانجليز كانت لاكتساب رضا الجالسة على العرش الانجليزى قبل كل شىء آخر . روى المؤرخون أنه كان لظهور اليصابات ملكة الانجليز بين طبقات شعبها واستصراخه لحماية ملكها من غارة فليب ملك اسبانيا من الأثر فى استنهاض حماسة الشعب الانجليزى ما دفعه أكثر من غيره من الدوافع الى حشد كل قواه لدفع العدو عن أرضه وحماية العرش فقابل اسطول الارمادا المجهز بأوفى عدة بأسطول كونته الساعة والحاجة من مراكب جلها ملك الأفراد وكسر الأرمادا شر كسرة

فاذا أضفنا هذه العوامل الثانوية وهى جليلة الفائدة من غير شك الى ذلك العامل المهم : وهو أنه لا بد لكل شعب من هيئة يحترمها تكون فوق الأحزاب وفوق الأغراض يفزع اليها فى أزماته ويتخذ من عطفها دواء يداوى به جروح المشادة الحزبية والطائفية علمنا أن العروش من أمتن أسس الجماعة وأن من المصلحة العامة أن تكون دعائمها القلوب وأن النظام النيابى لا يتعارض مع قيام الملكية ما دام دستور البلاد يقرر نظرياً وعملا أن الأمة صاحبة السلطان الأعلى

هذه الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية وهذه بريطانيا العظمى

ملكية وها أن السلطة التى لرئيس جمهورية الولايات المتحدة أوسع بكثير من السلطة التى يتمتع بها الملك فى بريطانيا إذا راعينا التقاليد والواقع . فاذا علمنا أن بريطانيا مع ذلك معتبرة من أقوى معاقل الديموقراطية العصرية أفلا نؤمن بامكان حياة أوسع النظم النيابية جنباً لجنب مع العرش ؟ ألا أن المدار ليس على كون الرئيس الأعلى ملكا أو سلطاناً أو امبراطوراً أو رئيس جمهورية ولكن المدار على ما يضع الدستور والتقاليد من أحكام وعلى مافى الأمة من ادراك لمعنى الحرية وحب لها

خرجنا من هذا البحث إذن على أن النظام النيابى هو النظام الوحيد المقبول وأن النظام الاستبدادى نظام لا يقبله المنطق السليم النزيه وأنه لا يمكن الارتكان على أنه فى فترات من الزمن استطاع أفراد حكم الأمة وقيادتها الى سبيل المجد فى ظل النظام الاستبدادى الصميم — لا يمكن الارتكان على هذا لتبرير صلاحية النظام الاستبدادى دون غيره فى بعض الجماعات . وثبت لنا أن أوسع النظم النيابية لا يتعارض مع النظام الملكى وأن الجمع بين النظام الملكى والنيابى هو المثل الأعلى لنظام الحكم الرشيد فى كثير من البلاد وأن الحركة الجمهورية سواء كانت فى آسيا أو أوروبا انما هى حمى سياسية نمت جراثيمها فى نظم الحكم السيئة غير القائمة على أن « الأمة مصدر السلطان » . فاذا علمناهذا أدركنا مالعناية بوضع الدستور من الخطورة والأثر العظيم . فاذا وزع الدستور السلطان توزيعاً يمتنع معه استبداد بالأمة من أى نوع ويقرر سيادتها ويضع النظم الصريحة لتلافى استبداد الأحزاب والطوائف الغالبة ضمنت الجماعة

السلام فى الداخل وضمنت معه حد كبير الرخاء والقوة

ليس من غرضى أن أبسط هنا الدستور بسطاً وافياً فان هذا وحده يقتضى مجلداً ضخماً وانما أرمى الى الاشارة اليه اجمالا . وهو كما عرفه ديسى مجموع القواعد التى تؤثر مباشرة أو من طريق غير مباشر فى توزيع سلطان الدولة وممارسته » وكما عرفه وولس « مجموع المبادئ التى تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها »

وقيام الدستور المبنى على أن « الأمة مصدر السلطان » لازم لتقليل الاحتكاك بين الهيئة الحاكمة والمحكومين لزوم العقود والقانون فى المعاملات اليومية بين الأفراد بل أشد لزوماً . فقواعد الدستور تكوّن فى مجموعها هيكلا مقدساً يفزع اليه فى خلافات إذا لم تسو على مقتضاه تولد عنها القلق والتذمر والشك ونمت جراثيم الثورات المدمرة وسادت الفوضى وانزوى النظام

وإذا قررنا هذا فلسنا ندعى أن الدستور ضمان أكيد لعدم افتيات الهيئة التنفيذية على الحقوق العامة ولكنا نقرر أنه إذا كان الشعور القومى حياً حساساً خشى الحكام جرحه بمخالفة دستور البلاد عمدا

روى أنه حصلت مشادة فيما بين سنة ١٨٦٠ و١٨٦٥ بين ملك بروسيا متأثراً بمشورة البرنس بسمارك وبين مجلس النواب وهى تصلح مثلا على عدم وجود الضمان لتنفيذ نصوص الدستور إذا ما اعتدت عليه السلطة التنفيذية . أراد الملك البروسى اعتماد النفقات الحربية فاعترضه المجلس

فاستعمل حقه فى حله وحله وأعيد الانتخاب وتشكل مجلس جديد . لكن المجلس الجديد أبى على الملك الاعتماد كذلك فالتجأ هذا الى مجلس الأعيان وحصل على مصادقته ونفذ قراره ضاربا بمعارضة المجلس الأول عرض الحائط . احتج المجلس بالضرورة ولكن احتجاجه ذهب مع الريح ووقفت المسألة عند ذلك الحد !

تلك مشادة جرت رغم وجود الدستور المسطور فكيف إذا لم يكن هناك دستور . على أنا لا نعلم حادثاً يشبه هذا فى تواريخ الأمم الحديثة الراقية [1] ولو أن بروسيا كانت أقل رزانة لأفضت المسألة الى قيام ثورة كان يكون وراءها من الأخطار ما وراءها ، وفى تاريخ انجلترا المثل على ذلك

ارتأى الملك شارل الأول فرض ضريبة وشرعوا يجبونها . ولم يكن أقرها مجلس العموم . فلما كان دور التنفيذ أبى بعض الافراد دفعها لأنها لم تقرر بالطريقة التى قررتها الأمة فعوقب بصرامة متناهية أثارت سخط الأمة الانجليزية الحريصة على حريتها وساقت الى حرب أهلية كانت نتيجتها شطر الأمة شطرين والحكم على الملك بالاعدام !! كانت المشادة عنيفة وكان قصاص الأمة فظيعاً قاسياً شنيعاً ولكن أصل البلاء

---

(١) ما كنا نتوقع ونحن نكتب هذا أن مصر ستكون شر مثل على هذا فقد اعتدى على دستورنا الوليد سنة ١٩٢٥ ذلك الاعتداء القاسى الذى جرح الروح النيابية والعزة القومية جرحاً بليغاً بتعطيل حياتنا النيابية تعطيلا لا يتفق مع روح الدستور

عدم احترام ارادة الأمة والاعتداء على الأوضاع المتفق عليها والازدراء بحرية الأفراد . فالحكومات تفاديا من وقوع هذا أو ما يقرب منه تتجنب خرق قواعد الدستور عمداً جهرة

ومن الممكن وضع ضمان كالضمان الذى قرره القضاء الأمريكى وهو حقه فى تفسير نصوص الدستور. فعلى هذا المبدأ صار للمحاكم الأمريكية من زمن بعيد حق الغاء أى تدبير من جانب الهيئة التنفيذية يخالف نصوص الدستور وبذا تمتنع أى مشادة من ذلك النوع العنيف المخيف لأنه إذا اعتدت السلطة التنفيذية أو اعتدت الهيئة التشريعية على الدستور فلأى انسان يمسه الاعتداء أن يلتجئ الى القضاء ولهذا أن يحكم بأن العمل غير دستورى وأنه لاغ . هذا ضمان عظيم من غير شك ولكن الضمان الأعظم حرص الأمة على حقها وحبها للحرية

ولا تجترئ الحكومات عادة على خرق قواعد الدستور جهرة الا إذا كانت الأمم مستكينة أو كانت الحكومات فى الواقع استبدادية فى شكل نيابية اما لابتلاع الزعامة المستبدة شخصية النواب فى المجلس أو بالسيطرة على المطبوعات من طريق احتكار التحرير أو الهيمنة عليها بوجه من الوجوه . والصحف ذات تأثير كبير على الجمهور

والدستور المسطور كما قلنا وإن كان لازماً لا غنى عنه لا يقوم إذا لم تكن الأمة حريصة على رعايته وحراسته بعدم السماح للسوابق المرتكزة على الاستبداد بالقرار فان للسوابق والتقاليد سلطانا يكاد يعادل سلطان الدستور المسطور . ليس فى الدستور الانجليزى المكتوب مثلا

ما يلزم الوزارة بالاستقالة إذا لم تحصل على ثقة من غالبية البرلمان فى مشروع من مشروعاتها . لكن تقاليدها البرلمانية توجب ذلك ولا نعلم وزارة اجترأت على مخالفة تلك التقاليد لأنها تعلم شدة حرص الشعب وغيرته عليها . لذلك تخلت حكومة المحافظين منذ عهد قريب لحكومة من العمال تطبيقاً لهذه القاعدة الدستورية غير المكتوبة . وإذا لم تكن لجماعة من الجماعات تقاليد دستورية كانت عنايتها بوضع دستورها المكتوب أولى وألزم ولها من تجاريب الغير ومن علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة خير مرشد ومعين لأخراج دستور قابل للتطور مرن يقبل التبديل الهادىء الذى تمليه التجربة ومقتضيات الأحوال

نعم ينبغى أن يكون الدستور فى مأمن من التعديل والتحوير تبعاً لتموجات العواطف الوقتية الطائشة ولكننا لهذا عينه ندعو الى تقرير كون « الأمة مصدر السلطان » فى جملة الدستور وتفاصيله كما ندعو الى جعل تعديله ممكنا من غير هزات عنيفة . وليس هذا يعنى أنا نقول بتعديل القانون الأساسى كما يعدل أى نص من نصوص القانون الخاص ولكننا نريد أن لايحرم الدستور بالمبالغة فى تقييد سبل التبديل التطور الذى يستلزمه الرقى والتجربة

يتم تغيير الدستور الفرنسى باجراءات عادية كما تعدل مادة من مواد القانون التجارى مثلا . وعلى النقيض من ذلك يستلزم تغيير الدستور بالولايات المتحدة موافقة ثلثى أعضاء المجلسين أو باقتراح ثلثى الهيئات التشريعية لمختلف الولايات وموافقة ثلاثة أرباع تلك الهيئات . فاذا علمنا

كثرة عدد الولايات المكونة للاتحاد أدركنا مقدار صعوبة التعديل . غير أنه يلطف من آثار ذلك الجمود حق القضاء هناك فى مراقبة تنفيذه والقضاء كما نعلم يتأثر بالتطور الاجتماعى والتغييرات الاقتصادية والنفسية والخلقية . ليست العقلية الأمريكية ولا الحياة الاقتصادية ولا حالة العلوم والفنون بأمريكا اليوم كما كانت يوم وضع دستور الاتحاد ولم يكن فى وسع بناة أمريكا الحديثة أن يستشفوا هذا التقدم المدهش . فتفسير القضاء بالعقلية العصرية والروح العصرية رغبات واضعى دستور الولايات المتحدة الأمريكية يضمن الانتفاع بالتطورات ويجد مخرجا فى الأزمات غير الثورة وغير اهمال الدستور . فكلا التساهل المفرط فى تعديل الدستور والتصعيب المفرط فى تغييره لمماشى التطور خطأ لأنهما يحرمان الجماعة مسايرة روح العصر . ومن رأينا أن من الممكن ايجاد حالة وسط بتسهيل طريقة التعديل فى كل ما لا يتعلق بنظام الحكم وحرية الأفراد ونظام الوراثة (فى النظام الملكى) وتقييد تعديله فيما يتعلق بهذه تقييداً يحميها من النزعات الوقتية والأغراض الحزبية والدسائس الخارجية . أما جمود الدستور أو جعل تعديله موقوفا على رغبة أحد أركان الدولة فيسوق الى احدى نتيجتين كلتاهما تعمل على تقويض النظام الاجتماعى :

الأولى اهمال النصوص التى لا تلائم التطور أى اهمال النصوص القديمة والثانية احداث ثورة عنيفة للوصول الى التعديل. أما الأولى فتعمل على الحط حتما من قيمة الدستور وهيبته فتغرى على عصيان القوانين الأخرى أو عدم احترامها لأنه إذا كان الدستور أساس الحكم غير مرعى الجانب

فلن يعتبر الناس عصيان القانون العادى أمراً خطيراً. وإذا ماضاعت حرمة القانون فى بلد تعرض للفوضى والخراب . وأما الثانية وهى ركون الأمة للثورة للتخلص من النصوص التى لا تتفق مع روحها أو تعوق نهوضها أو تتعارض مع مصلحتها وتحول بينها وبين تحقيق أغراضها والاستمتاع بحريتها فتجر حتما الى الاضطراب والقلق العام وتهدد أمن الناس وحريتهم زمناً قد يكون طويلا وقد تقسم الأمة على نفسها فتخسر من غير شك . ونعتقد أن روسيا امبراطورية الامس العظيمة التى كانت تخشى بأسها أقوى الدول لم تكن لتنساق الى تلك الفوضى لو لم يكن أساس الحكم فاسداً ونظامه جامداً عسير الاصلاح بالطرق السامية . حاول المصلحون من رجالها تعديل نظام الحكم القديم فكان نصيبهم الاضطهاد والتشريد والقتل وكانت وسائل القمع الظالمة تذكى فى صدور الشعب نار الحقد والبغضاء وتبث فى النفوس روح الثورة المدمرة حتى اذا ما وجدت الأمة فرصة للتخلص من الظلم والاستبداد هبت على ذلك النظام فدكته دكا صالحه وطالحه وغدت فريسة للفوضى الخلقية والاقتصادية والاجتماعية تعانى اليوم من آثارها ما تعانى

وهذه بريطانيا العظمى قد وفقت من أقدم العصور الى تقييد سلطة الحكومة وتقرير سيادة سلطان الأمة فاطَّرد سيرها بخطى ثابتة الى الأمام فاذا ما رأت عدم صلاحية مبدأ دستورى عدلته دون معارضة من ملوكها أو غيرهم حتى أصبح نظام الحكم فيها مضرب المثل فى المتانة والسلامة وهى ملكية يكاد أهلها يقدسون ملوكهم . وما دامت سلطة

الأمة مقدسة ومصونة بدستور البلاد وكان الدستور بحيث يتطور ويرتقى ويتهذب بتطور الأفكار وتهذبها فان البلاد تخطو دائما الى الامام سواء كانت ملكية أو جمهورية . وما دام النظام النيابى الديموقراطى هو الأساس فلاخوف من الوقوع فى الثورات والأزمات الداخلية والفوضى ونتائج الانقسام . واذا كان لابد من وضع دستور فمن الذى يتولى وضعه ؟ اذا كانت الأمة مصدر السلطان فالبداهة تنادى بأنها يجب أن تضع الدستور وهو « مجموع المبادئ التى تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها ». كانت الأمة قبل أن تكون الحكومة فالمنطق السليم لا يجد سبيلا للتردد فى الحكم بأن هذه الأمة هى التى تضع الحدود التى يجب ألا يتعداها من فوضت اليهم حكمها وتصريف شؤونها . أما أن هؤلاء يضعون لانفسهم قواعد وقيوداً فما لا يقبله عقل سليم نزيه وخاصة اذا اعتبرنا أن وجوه الصواب تدرك أكثر اذا بحثها أناس متفاوتو المدارك والأمال والمبادئ فى جو هادئ . وخير وسيلة للتعبير عن ارادة الأمة فى مثل هذه الحالة أن تنتخب جمعية وطنية تضع مشروع الدستور

قد يقال أنه اذا كان بالبلاد ملك له السلطة الشرعية وكان يوزع تلك السلطة كما يشاء قبل أن يكون للبلاد دستور حر منتظم فمن عدم اللياقة أو كما يعبرون من الخروج على العرف والمألوف أن لا يكون الدستور منحة منه . ومع أنى لا أرى وجهاً لتسمية الدستور الذى يقرر سلطة الأمة منحة بل أسميه تطوراً فى سبيل الحكم الرشيد فانى لا أدرى

كيف لا يتحقق ذلك المبدأ مبدأ المنحة فى دعوة جمعية وطنية يخولها صاحب العرش حق وضع الدستور . ان المبدأ يتحقق حتما ما دام التشكيل ذاته بأمر منه

ليس الدستور بالأمر البسيط فتراعى المجاملات والخواطر فى مبادئه وكيفية وضعه ولكنه أساس بناء الجماعات وسعادتها ورخائها ومن الحكمة أن يكون الأساس متيناً . ان الدستور تقوم عليه (١) سلطة الحكومة و (٢) حقوق المحكومين و (٣) علاقتهم بها . ولهذا يجب : (١) أن تكون نصوصه صريحة خالية من اللابس حتى لا تكون هناك جراثيم يتولد منها سوء التفاهم (٢) أن يكون قابلا للتعديل حتى يتطور معنى ومبنى بلا عنف ولا ارتباك . ويكفى أن تحاط النصوص المتعلقة بحقوق الأفراد وضمان الحرية الشخصية ونظام الحكم والوراثة (فى النظام الملكى) بما يقيها شر خطر العواصف الوقتية الهوجاء الجامحة حتى يكون للنظام من القرار ما يساعد على النمو المطرد (٣) أن لا يكون التعديل متوقفاً على رأى النواب وحدهم أو الهيئة التنفيذية العليا وحدها (٤) أن يوضع فيه أساس قانون الانتخابات فان هذا القانون روح النظام النيابى واذا لم يوضع أساسه فى الدستور أمكن أن يتذرع الى تغييره بشتى الأسباب لتشكل حكومة نيابية فى الشكل فقط بتأثير الهيئة التنفيذية المستبدة وبخاصة فى البلاد غير العريقة فى الديموقراطية (٥) أن توضع حدود للمزايا التى يتمتع بها أعضاء المجلس حتى لا تدفعهم الانانية والضعف الانسانى الى الاسراف على حساب الأمة . وأخيراً وأهم من هذا كله

(٦) أن تبين وتحدد الأحوال التى يصح فيها حل مجلس النواب وسلطة الهيئة التنفيذية العليا فى الايقاف والحل . ومن الحكمة على كل حال أن يكون الدستور بحيث يقرر الحرية الشخصية ويحميها ويمنع استبداد أى ركن من أركان الدولة بالآخر ويساعد على سير اداته دون احتكاك خطير. ولا يكون هذا الا بوضع ضمانات وافية صريحة تكفل غل يد السلطة التنفيذية اذا ما حدثتها النفس بالاعتداء على ما يقرره الدستور من حقوق الدولة اذن تحكم بواسطة الحكومة طبقاً للقانون الأساسى أو الدستور الذى تضعه الأمة لنفسها ويبين فيه نظام الحكم وشكل الحكومة . وقد أشرنا الى أن للتقاليد سلطانا يقيد الجماعة لدى اختيار الشكل . والنظام النيابى نظام تدعو اليه الفطرة البشرية ويوحى به المنطق الانسانى السليم . وأدوات الحكم هى هيئات تصوغ ارادة الدولة وهيئات تقضى بماهية هذه الارادة وبكيفية تطبيقها عند الخلاف وهيئات تنفذ هذه الارادة

وسنتناول الكلام فى الجزء الثانى على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأثرها فى النهوض بالجماعات وتحقيق الغرض المشترك منها وهو الحياة الطيبة

obeikandl.com